

المليك يأمر بمليون ريال لذوي كل غريق ومحاسبة المتسببين في كارثة السيول

في توجيه سابق بديسمبر الماضي

وجل، وهي من ذمتنا لذمتهم، مستشعرة عظم المسؤولية وجسامة الخطب.

ثالثاً: على وزارة المالية - حالاً - صرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد غرق، أكرمه الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «والغريق شهيد» على ضوء ما يرد للوزارة من اللجنة المشار إليها عن الأسماء المحصورة من قبلها.

رابعاً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه حالاً.

عبدالله بن عبدالعزيز

نص القرار السابق



٥- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد ثانياً: تقوم اللجنة - حالاً - بمباشرة المهام والمسؤوليات الآتية بتفرغ كامل:

١- التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.

٢- حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات.

٣- على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.

٤- للجنة تكوين لجان منبثقة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.

٥- على اللجنة أيضاً الرفع لنا - فوراً - عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته، أو مساءلته - عند الاقتضاء -، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.

٦- على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تبرا به الذمة أمام الله عز

وجه خادم الحرمين الشريفين وزارة المالية بصرف مليون ريال - على وجه السرعة - لذوي كل شهيد غرق في سيول جدة. وتوعد المليك بمحاسبة كل متسبب وكل متهاون، جهات كانوا أو أفراداً، نافياً وصف ما حدث جراء الأمطار وفق قدرات وإمكانات المملكة بـ"الكارثية"، مؤكداً أنها لا تدخل في نطاق الأعاصير والفيضانات التي تخرج وتداعياتها عن السيطرة والإرادة. وأمر، يحفظه الله في بداية ديسمبر الماضي، بتشكيل لجنة خماسية برئاسة أمير المنطقة وعدة جهات معنية لحصر أسماء الشهداء من الغرقى والمصابين وخسائر الممتلكات، وعلى وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة. وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة. أمرنا بما هو آت:

أولاً: تكون لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من:

١- معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق.
٢- مندوبون من وزارة الداخلية وهم: (مدير عام الدفاع المدني - وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة - مدير عام المباحث الإدارية - ومدير مباحث منطقة مكة المكرمة).

٣- مندوب على مستوى عالٍ من رئاسة الاستخبارات العامة.

٤- وكيل وزارة العدل.

اسم المصدر:

المدينة المنورة

التاريخ: 11-05-2010 رقم العدد: 17184 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 22 رقم القصاصة: 2



خادم الحرمين الشريفين